7/24

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير
عن
تقدم وانجازات مركز القاهرة الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى
(خلال عام ١٩٨٩)

مقدم من
الدكتور / محمد ابوالعينين
مدير المركز بالنيابة

مقدم الى الدورة التاسعة والعشرين للجنة
الاستشارية القانونية الآفرو - آسيوية
(بكين ، مارس ١٩٩٠)

مقـــــدمـــــــة

فى إطار الخطة المتكاملة للجنة الاستشارية القانونية الآفرو ـ آسيوية ـ لتسوية النزاعات الناشئه عن العلاقات التجارية والاقتصادية يضطلع مركز القاهرة الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى بالقيـــام بالمهام التاليـــة :ـ

١) نشـر التحكيم التجارى الدولى فى المنطقة الافرو ـ آسيوية .

٢) معاونة مؤسسات التحكيم القائمة وخاصة تلك الموجودة بالمنطقة فى القيـــام بانشطتهـــا والتنسـيق بينهـــا .

٣) تقديم المساعدة فى قضايا التحكيم الخاصة (Ad - hoc) التى تجرى طبقـــا لقواعد تحكيم لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولى .

٤) المعاونة فى تنفيذ أحكـــام التحكيم .

٥) اجـــراء التحكيم تحت رعاية المركز ووفقـــاً لقواعده .

٦) تقديم المشـورة والمساعدة للاطراف التى تلجأ إلى المركز طلباً لها .

هذا ويوفر مركز القاهرة لأطراف المنازعات التجارية من دول افريقيا وآسيا نظامـــا لتسوية المنازعات يمتاز بالكفاءة والسرعة والحيدة وقلة التكاليف وذلك طبقاً لقواعد لجنة الامـــم المتحدة لقانون التجارة الدولى (اليونسترال) ، حتى يتلافوا اللجـوء الى مؤسسات التحكيـــم المقامة خـــارج المنطقة .

ويجدر التنويه الى أنه وان كان مركز القاهرة اقليميا من حيث التكوين إلا انه دولـــى من حيث الاختصاص فى مجال التحكيم حيث يختص بجميع اشكال النزاعات الاقتصاديـــــة والتجارية الدولية بغض النظر عن الدولة التى نشأ فيها النزاع وجنسية الاطراف ، ويمكن أن يدار تحت مظلة التحكيم فى جميع المنازعات .

سـواء أكانت هـذه المنازعـات بـين الحكومـات أو الهيئـات أو الافـراد .

ومركز القاهرة منظمة لاتهدف الى تحقيق الربح وتمتاز بالحياد والتعامل مع جميع الاطراف على قدم المساواة . وهو يضمن لهم طبقا لقواعده الحرية الكاملة فى اختيار مستشاريهم ومحكميهم ومكان التحكيم ، والقانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع والإجراءات واللغة المستخدمة فى التحكيم

والتحكيم أمام المركز يجمع بين جميع مزايا التحكيم الخاص (Ad - hoc) والتحكيم المنظم (Institutional Arbitration) إذا تدار تحت مظلة المركز قضايا التحكيم طبقا لقواعد اليونسترال وفضلا عن ذلك فان المركز يساعدالأطراف فى شأن تنفيذ احكام التحكيم .

ومركز القاهرة هيئة دولية مستقلة معترف بها ويتمتع بكافه الحصانات والامتيازات الدبلوماسية كمنظمة دولية وفقاً للاتفاقية الموقعه فى القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٨٧ مع حكومة جمهورية مصر العربية . (مرفق ( ) .

أهمية عام ١٩٨٩ بالنسبة للمركز والتقدم المطرد فى مختلف نشاطاته

يصادف عام ١٩٨٩ العيد العاشر للمركز الذى تأسس بمقتضى الاتفاقية المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية واللجنة الاستشارية القانونية الافرو ـ أسيويه الموقعة فى القاهرة فى ٢٨ يناير ١٩٧٩ .

وقد شهد عام ١٩٨٩ توقيع الاتفاقية التى تكفل للمركز الإستقرار والاستمرار بصفة نهائية فى اداء مهامه على اسس ثابتة ووفقا للاتفاقيات السابقة الخاصة بتأسيس المركز وتجديد العمل باتفاقية انشائه .

وقد وقع تلك الاتفاقية فى القاهرة فى ٢٤ يوليه ١٩٨٩ السيد فرانك نيجنجا السكرتير العام نيابه عن اللجنة الاستشارية القانونية للدول الأفرو- آسيويه والسيد المستشار / فاروق سيف النصر وزير العدل نيابه عن حكومة جمهورية مصر العربية وتلتزم كل من حكومة جمهورية مصر العربية واللجنة الاستشارية القانونية الآفرو - آسيويه بمقتضى الاتفاقية باستمرار الدعم المالى لمركز القاهرة الى ان يتمكن من تدبير موارده المالية الخاصة. (مرفق ٢)

ويجدر الإشارة إلى ان الاتفاقية الدائمة سالفة الذكر قد وقعت تطبيقا لقرار اللجنة الاستشارية القانونية للدول الآفرو - آسيويه فى ١٨ من فبراير ١٩٨٩ بدورة انعقادها الثامنة والعشرين فى نيروبى وقد عكس هذا القرار اعتراف اللجنة بنجاح مركز القاهرة والتقدم الذى حققه نحو تحقيق الاهداف المرجوة منه واستمراره فى اداء مهامه وتسوية المنازعات التجاريه فى دول منطقة غرب آسيا وأفريقيا .

لقد تم أيضا خلال عام ١٩٨٩ إعداد أحكام مجلس محافظى المركز فى شكلها النهائى . وسوف يبدأ العمل بأحكام المجلس من تاريخ اقراراها بمعرفة اللجنة الاستشارية القانونية لدول آسيا وأفريقيا المنعقدة فى بكين دورتها التاسعة والعشرين فى الفترة من ١٢ إلى ١٧ مارس ١٩٩٠ . مرفق مع هذا صورة من أحكام مجلس محافظى المركز لتنظر اللجنة فى شأن اقراراها (ملحق رقم ٣) .

التحكيم ، التوفيق والخبرة الفنية
تحت رعاية مركز القاهرة

وخلال عام ١٩٨٩ تم ادراج شرط التحكيم امام المركز فى مئات العقود الدولية وسجلت فى نفس العام العديد من القضايا الجديدة بالمركز لتسويتها تحت رعايته وفقا لقواعده مما يعكس الثقة المتزايدة فى كفاءته ٠

وتنظر حاليا ثمانية قضايا تحكيم جديدة بالمركز وقد تم الفصل فى عدد من القضايا بسرعة قياسية إذ لم يستغرق الفصل فى عدد منها سوى ثلاثة اسابيع مما آثار اعجاب الاطراف وتقديرهم العميق ٠

وقد أكمل المركز دراستة وقدم خلال عام ١٩٨٩ قواعد وسيلتين جديدتين من وسائل تسوية المنازعات التجارية هما التوفيق والخبرة الفنية (مرفق ٤ ، ٥) وقد اخذت قواعد المركز للتوفيق بقواعد التوفيق التى وضعتها لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولى ٠ وتهدف كلا من قواعد التوفيق والخبرة الفنية كما يطبقها مركز القاهرة إلى تخفيف العبء عن الاطراف فى شأن حسم منازعاتهم التجارية والاقتصادية حينما يختارون بانفسهم اللجوء إلى أى من هاتين الوسيلتين إذ قد يكون ايهما بديلا عن التحكيم أو مجرد مرحلة سابقة عليه ٠ حيث يمكن للاطراف فى هذه الحالة الاخيرة اللجوء إلى التحكيم فى حالة اخفاق أى من التوفيق أو الخبرة الفنية فى تسوية منازعاتهم ٠ ونتيجة للجهود الفعالة لمركز القاهرة يتمتع اطراف المنازعات التجارية والاقتصادية الدولية فى منطقتنا ، بثلاث طرق مختلفة لتسوية منازعاتهم وفقاً لقواعد مركز القاهرة ٠

معهد الاستثمار والتحكيم

وقد خطا مركز القاهرة خطوة هامة بانشائة "معهد الإستثمار والتحكيم" في يولية ١٩٨٩ . وهو كيان له ذاتية مستقلة ويعمل تحت رعاية المركز ليتولي مسئولية تنظيم الحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية ، ودورات التدريب والابحاث الاكاديمية والعملية .

ومعهد الإستثمار والتحكيم مسئول كذلك عن مطبوعات مركز القاهرة ونشر التحكيم في المنطقة وتقديم كل مساعدة لتطوير خطط التنمية الاقتصادية لدول المنطقة متى طلب اليه ذلك (مرفق ٦)

الدورات التدريبية التي نظمها مركز القاهرة

بدأ المركز برامج تدريب المحكمين لمواطني المنطقة الافريقية الاسيوية في نوفمبر سنة ١٩٨٨ الذي شهد برنامجه الاول على نحو ما ذكر في تقرير المركز العام الماضي ، وقد اثمر التعاون بين مركز القاهرة وغرفة الصناعة والتجارة بجدة بالمملكة العربية السعودية عن تنظيم الدورة التدريبية الثانية عن التحكيم في جدة خلال الفترة من ٦ إلى ١٨ نوفمبر ١٩٨٩ وهو البرنامج الأول من نوعة الذي نظمة المركز في شبه الجزيرة العربية وقد اشترك فيه ثمانية وثلاثون من المحامين واساتذة الجامعات والمستشارين القانونيين والفنيين من دول الخليج .

كما نظم مركز القاهرة بالاشتراك مع الغرفة الالمانية العربية للتجارة بمقر المركز بالقاهرة دورته التدريبية الثالثة للمحكمين "التدريب العملي على التحكيم التجاري الدولي" خلال الفترة من ٦ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٨٩ وقد اشترك فيها سبعة واربعون من المحامين والمستشارين القانونيين والفنيين واساتذة الجامعات ممثلين لعدة دول بمنطقتنا .

وقد تم تنظيم الدورة التدريبية الرابعة في مقر مركز القاهرة بالتعاون مع جمعية التحكيم الامريكية ومحكمة لندن للتحكيم التجارى الدولى والجمعية البحرية الالمانية بهامبورج بالمانيا الغربية فى الفترة من ١٩ إلى ٢٨ فبراير سنة ١٩٩٠ وقد تناولت هذه الدورة ثلاثة موضوعات محددة الموضوع الاول هو دور المحامى الدولى فى القضايا التجارية الدولية ، والموضوع الثانى يتناول دور المحكم الدولى،على حين استقل الموضوع الثالث بعرض دراسات نظرية وتطبيقية عملية عن التحكيم البحرى وقد تم الاستعانة فى الدورة بالترجمة الفورية وشارك فيها أساتذة وخبراء عالميون من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمانيا الغربية وممثلون عن المنظمات التحكيمية العالمية كجمعية التحكيم الامريكية ومحكمة لندن للتحكيم التجارى الدولى وغرفة التجارة الدولية بباريس ، وقد تخرج فى هذه الدورة اثنين وستون متدربا منهم المحكم الدولى ومنهم استاذ الجامعة ومنهم المحامى ومنهم القاضى ومنهم رجال البنوك ورجال الاعمال ومنهم بعض كبار موظفى الحكومات وكلهم من أبناء المنطقة الافروآسيوية ويمثلون ثمانية جنسيات من المنطقة المذكورة ٠

وقد تم تنظيم هذه الدورات التدريبية بتقسيم المشتركين الى مجموعات صغيرة لتدريبهم عملياً من خلال المناقشات والتأكيد على دراسة القضايا المختلفة واعداد الصياغات القانونية المختلفة لشرط التحكيم وكذلك أحكام التحكيم ٠

وقد شجع نجاح الدورات التدريبية الاربع التى نظمها المركز حتى الآن الهيئات الدولية الآخرى للاتصال بالمركز لتنظيم دورات مشابهة فى المستقبل تعقد فى القاهرة أو غيرها من مدن المنطقة ٠

وعلى هذا فسوف تنظم برامج تدريب اخرى عامى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ بالتعاون مع هيئات اخرى مثل مركز التحكيم التجارى الدولى والوطنى فى كيوبك بكندا وغرفة التجارة العربية الألمانية بالقاهرة وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية ٠ وبهذه البرامج المستمرة على المدى الطويل فإن مركز القاهرة يقوم بمسئوليته فى اعداد المحكمين والمحامين الدوليين المؤهلين من رعايا المنطقة الافرو آسيوية على أعلى مستوى دول معترف به ٠

التعاون مع هيئات التحكيم الاخـــرى

وقع مركز القاهرة هذا العام سبع اتفاقيات تعاون جديدة مع مراكز وهيئات التحكيم الاخرى حيث بلغ اجمالى عدد اتفاقيات التعاون مع هيئات التحكيم الآخرى اربعةعشر اتفاقية .

وتنفيذا لاتفاقيات التعاون السارية قدم مركز القاهرة خدماتهالمتنوعة لهيئات التحكيم فيها بناء على طلبهم وذلك لمساعدتهم على الفصل فى المنازعات المعروضةعليهم طبقـــاً لقواعدهـــــم .

الخدمات الاخرى المتاحة بمعرفة مركز القاهرة

يوفر المركز أماكن مناسبة لاجتماعات المحكمين والمستشارين القانونيين وكذلك ممثلى أطراف التحكيمات الخاصة وذلك بنـــاء علـى طلبهم .

ويقـــدم مركـــز القاهرة ـ فى نطاق اختصاصه ـ جميع تسهيلات التحكيم والخدمات لجميع الاطراف فى جميع مراحل اجراءات التحكيم ويساهم بمساعداتة وارشاداته فى إبرام العقـــود الدولية وحل المنازعات القانونية السابقة على بدء اجراءات التحكيم .

وبناء على طلب مراكـز التحكيم وغرف التجارة الآفروآسيوية الشقيقة قدم مركـــــز القاهرة مساعداتة الادارية والفنية لتآسيس هذه المؤسسات على قواعد راسخة وامدادها بخبراتـة فـى مجال تسوية المنازعات التجارية عن طريق التحكيم . ونخـص بالذكر فى هذا الشـــأن مركز لاجوس للتحكيم ومركز التحكيم فى جيبوتـى الذى تنظـمه دول الـــــــــ PTA الأفريقية الخمسة عشـــر ومركز البحرين للتحكيم الدولى بالمنامة .

كما إتصلت بعض مراكز التحكيم وبعض الجامعات وعدد من اتحادات رجال الاعمال الدوليين وغرف التجارة بالمركز للتعاون معهم فى تنظيم الدورات الدراسية والمؤتمرات الدولية خلال العام الحالى ١٩٩٠ وكذلك العام القادم ١٩٩١ . ونذكر ضمن الهيئات المرموقة : البنك الدولى ، جمعية التحكيم الامريكية ، مركز التحكيم البحرى فى المغرب ، مركز التحكيم التجارى الدولى والوطنى فى كيوبك ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية والجمعية البحرية بالمانيا الغربية .

بنك المعلومات

أدخل نظام بنك المعلومات الآلى بمركز القاهرة اعتباراً من يناير ١٩٨٩ لتخزين المعلومات باللغات العربية والانجليزية والفرنسية ويعمل هذا البنك لخدمة جميع المهتمين بالتحكيم والتجارة والاستثمار الدوليين من داخل وخارج المنطقة الافروآسيوية وتجدر الاشارة إلى ان بنك المعلومات يقوم حاليا بتخزين اجراءات التحكيم وقوانين وقواعد التجارة الدولية والداخلية والبيانات والمعلومات عن الاستثمار والخطط الاقتصادية الوطنية وقوانين التجارة البحرية والنقل والعمل والتأمين ونظم القضاء الوطنية وقواعد وقوانين الرقابة على النقد فى المنطقة ..... الخ .

جمعية المحكمين العرب والافارقة

بادر مركز القاهرة فى مايو الماضى عام ١٩٨٩ إلى انشاء جمعية المحكمين العرب والافارقة وقد تم وضع النظام الاساسى للجمعية باتفاق الاعضاء المؤسسين والبالغ عددهم ثلاثة وعشرون ، عضواً على ان يكون المقر الرئيسى بمقر مركز القاهرة وجارى تسجيل الجمعية بصفة قانونية رسمية كجمعية خاصه ذات شخصية دولية . والجدير بالذكر أن عضوية الجمعية مفتوحة لجميع المحكمين الدوليين المسجلين والمحكمين المحليين المنتمين لدول المنطقة وتعمل الجمعية على نشر التحكيم الدولى فى المنطقة .

مشاركه مركز القاهرة فى المؤتمرات الدولية

وقد مثل مدير مركز القاهرة بالنيابة المركز فى العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية المتصلة بالتحكيم أو ذات الأهمية الخاصة للمركز مثل الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاستشارية القانونية الآفرو - آسيوية فى نيروبى خلال الفترة من ١٣ إلى ١٨ فبراير ١٩٨٩ ، والمؤتمر الاقليمى العربى الثانى التى نظمتة نقابة المحامين الدولية بالبحرين خلال الفترة من ٥ إلى ٨ مارس ١٩٨٩ والدورة الثامنة والعشرين للجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولية فى فيينا خلال الفترة من ١٦ مايو حتى ٢ يونية والمؤتمر الدولى التاسع للمحكمين البحريين فى هامبورج خلال الفترة من ٨ إلى ٢١ سبتمبر ١٩٨٩ والاجتماع المشترك السابع للتحكيم الدولى المنعقد فى نيويورك فى ٦ أكتوبر ١٩٨٩ والحلقة الدراسية عن التحكيم التجارى الدولى فى باريس خلال يومى ١٢ ، ١٣ أكتوبر ١٩٨٩ والحلقة الدراسية الثالثة عن التحكيم الاوروبى - العربى فى عمان خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٨٩ والحلقة الدراسية للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية بخصوص النظام الإقتصادى الدولى خلال الفترة من ٥ إلى ١٨ فبراير بولاية نيويورك .

وقد عرض مدير المركز بالنيابة على هذه الهيئات الدولية عدة ابحاث وألقى عدة محاضرات عن موضوعات التحكيم المختلفة وأوضح خبرة مركز القاهرة وانشطته فى هذا المجال .

تبادل الزيارات مع هيئات التحكيم

تبادل مركز القاهرة الزيارات مع بعض هيئات التحكيم الدولية والاقليميه لمناقشة مشروعات التعاون وترتيب البرامج والندوات المشتركة وأهم تلك الزيارات كانت للهيئات التاليه : محكمة لندن للتحكيم الدولى ، معهد قانون التجارة الدولى فى باريس ، جمعيه التحكيم الامريكية فى نيويورك ، غرفة جدة للصناعة والتجارة والمركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار فى واشنطن .

المطبوعات الجديدة لمركز القاهرة

اصدر مركز القاهرة خلال عام ١٩٨٩ نشرتين جديدتين باللغة العربية عن المركز ومعهد التحكيم والاستثمار ٠

كما يعمل المركز حاليا على تحديث قائمتين للمحكمين والخبراء ونشر القواعد الاساسية للتوفيق والخبرة الفنية بالاضافة الى مراجعة النسخة الانجليزية من كتيب المركز وتحديثها ٠

زيارة سكرتير عام اللجنة الاستشارية القانونية للدول الافروآسيوية الى مركز القاهرة

قام السيد فرانك نيچنچا سكرتير عام اللجنة الاستشارية القانونية للدول الافروآسيوية بزيارة رسمية الى مركز القاهرة خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ يولية ١٩٨٩ حيث تفقد خلال تلك الزيارة الهامة مقر المركز الجديد باقسامة المختلفة ٠ كما استعرض انشطة المركز وانجازاتة واجهزتة ٠ وقد ناقش مع مدير المركز بالنيابة المجالات المختلفة للتعاون بين المركز وسكرتاريةاللجنة الاستشارية القانونية للدول الافروآسيوية وقد احيط علما بخطط المركز المستقبلية والتوسعية ٠ وبهذه المناسبة فقد وقع السيد نيچنچا نيابة عن اللجنة الاستشارية القانونية للدول الافروآسيوية مع وزير العدل المصرى نيابة عن جمهورية مصر العربية اتفاقية فى ٢٤ يوليو ١٩٨٩ بخصوص الترتيبات المالية الدائمة للمركز ٠ وقد قبل السيد نيچنچا مشكورا بصفتة الشخصية وكسكرتير عام للجنة الاستشارية القانونية للدول الافروآسيوية عضوية مجلس ادارة معهد الاستثمار والتحكيم التابع للمركز ٠

المسائل المالية

لم تقتصر اتفاقية ١٩٨٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية واللجنة الاستشارية القانونية للدول الافروآسيوية على توفير ميزانية مستقلة للمركز بل نصت على تغطية النفقات السنوية للمركز بالمصادر المالية الآتية :ـ

١) مساهمة سنوية تمنح من الحكومة المصرية ٠

٢) اتعاب الخدمات التى يقدمها المركز ٠

٣) مساهمة من الميزانية العامة للجنة الاستشارية القانونية للدول الافروآسيوية تتحدد بواسطتها كل عام ٠

٤) التبرعات التى يتلقاها من المنظمات الدولية وغيرها من الهيئات والدول الاعضاء فى اللجنة الاستشارية القانونية للدول الافروآسيوية ٠

وتنفيذاً للقرار الصادر فى الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاستشارية القانونية للدول الافروآسيوية فى ١٨ فبراير ١٩٨٩ فى نيروبى ، تم فى القاهرة فى ٢٤ يوليو ١٩٨٩ توقيع اتفاقية المركز بشأن الترتيبات المالية الدائمة له ، وقد وقعها وزير العدل نيابة عن جمهورية مصر العربية كما وقعها السكرتير العام نيابة عن اللجنة ٠ ووفقا لنصوص تلك الاتفاقية فان الدعم المالى سيستمر بنفس القواعد الموضحة بالفقرة ٣ / ب من إتفاقية ١٩٨٦ ٠ كما نصت الاتفاقية ايضا على أن يتمتع مركز القاهرة بالاستقلالية تجاه الحكومات ويعمل تحت رعاية اللجنة على ان يقوم المركز بابلاغها وحدها بتقرير عن نشاطاته بما فى ذلك المسائل المالية والادارية والفنية وذلك طبقا لقرار الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاستشارية القانونية للدول الافرو آسيوية فى نيروبى ومرفق نسخة من الاتفاقية ٠

ميزانية مركز القاهرة لعام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠

اعدت الميزانية للعام المالى من يوليو ١٩٨٩ حتى يونية ١٩٩٠ بواسطة المركز فى الميعاد المحدد وارسلت الى سكرتارية اللجنة الاستشارية القانونية للدول الافروآسيوية فى نيودلهى منذ اوائل اغسطس ١٩٨٩ ٠

وقد اعدت الميزانية سالفة الذكر على نفس نمط الميزانيات السابقة خاصة السنة السابقة فيما عدا بعض التعديلات التى تبررها حاجة المركز لاستكمال انشاء بنك المعلومات الآلى ومعهد التحكيم والاستثمار ٠

وقد روعى فى اعداد الميزانية المحافظة على التوازن بين ضرورةتقليل النفقات الى ادنى حد ممكن مع امداد المركز فى نفس الوقت بالوسائل المناسبة لضمان سير العمل به والتوسع فى انشطتة دون معوق ٠

وبالرغم من الارتفاع المستمر للاسعار فقد بقيت اغلب بنود المصروفات ثابتة ـ دون زيادة لضغط الانفاق وخاصة بندى المصروفات الرأسمالية والمرتبات ٠

وقد تم زيادة بندين فقط من بنود المصروفات ويتعلقان بالكهرباء والمياه والتليفونات والتلكس نظرا لارتفاع اسعارها ٠

وقد تم اضافة بندين جديدين للمصروفات هما مصروفات الادارتين الجديدتين الخاصتين بمعهد التحكيم والاستثمار وبنك المعلومات الآلى ومع ذلك فقد تم توفير اعتماداتهما من اعتمادات المركز الخاصة فى ميزانية العام الماضى ٠

كما قام المركز بتعديل جدول رسوم ومصروفات التحكيم ابتداء من اول يوليو ١٩٨٩ (مرفق رقم ٧) وذلك لتقديم خدمات جديدة بواسطه المركز وحتى تظل الرسوم والمصروفات أقل من مثيلاتها بالمراكز الاخرى .

الحاجة لدعم ماليه المركز

إن المساهمات الاختياريه من جانب المنظمات الدوليه والدول اعضاء اللجنه تمثل أحد الموارد الرئيسيه الاربع المنصوص عليها فى اتفاق ١٩٨٦ الموقع بين الحكومة المصريه واللجنه الاستشاريه القانونيه الافرو آسيويه وقد اعيد تأكيد هذا الحكم فى اتفاق عام١٩٨٩ . ومع ذلك فإن المركز لم يتلق أيه مساهمات من هذا النوع بإستثناء مساهمة حكومة جمهورية مصر العربية التى استمرت وحدها منذ نشأة المركز عام ١٩٧٩ فى تحمل مصاريف المركز بالكامل تقريبا .

وتقوم حكومة جمهورية مصر العربية بسداد مائة الف دولار أمريكى سنويا من مساهمتها لتوفير مقر المركز بالايجار . وقد عبر سكرتير عام اللجنه وكذلك المركز فى اكثر من مناسبة عن شكرهم واعترافهم بفضل حكومة جمهورية مصر العربية لمساعداتها المالية السخيه للمركز .

ولكن هذا الوضع لايجوز أن يستمر كما انه من غير الممكن ان يستمر وقد تكون من الارفق ان تقوم الدول اعضاء اللجنة القانونية الاستشارية الافروآسيوية وخاصة تلك التى يخدمها المركز فى منطقة غرب آسيا وافريقيا بالمشاركة مع حكومة جمهورية مصر العربية فى تحمل هذا العبء المالى .

إن دول المنطقة التى يخدمها المركز يمكنها بحث قيامها بالمساهمة المنتظمة السنوية فى ميزانية المركز كما أن باقى أعضاء اللجنة يمكنها بحث تقديم مساهمات إختيارية تودع فى صندوق خاص يوجة لشراء مقر دائم للمركز يناسب احتياجاتة الحالية ومشروعات توسعه المستقبلية ٠

ولعله يكون من المناسب أن تقوماللجنة خلال دورتها الحالية فى بكين باصدار نداء للدول اعضاء اللجنة لهذا الغرض ٠ مرفق مشروع قرار فى هذا الشأن للدراسة والإصدار (مرفق رقم ٨) ٠